بما يتوافق وأحكام الشريعة

5 نواب يقترحون تعديل قانون «شركات محطات الكهرباء والماء»

أسامة الشاهين

محمد هايف

خالد العتيبي

أعلن النواب أسامة الشاهين وعبدالله الكندري ومحمد هايف وعبدالله فهاد وخالد العتيبي عن تقديمهم اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (39) لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت.

وجاءت مواد القانون على النحو التالي:

مادة أولى

إضافة بند رقم (6) إلى المادة الأولى من القانون رقم (39) لسنة 2010 المشار إليه نصها الآتي:

"6 - تلتزم الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية، وفق ضوابط بنك الكويت المركزي، وتعليمات هيئة أسواق المال، بهذا الشأن".

مادة ثانية

عبدالله الكندري

عبدالله فهاد

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه- تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

لما كان القانون رقم (39) لسنة 2010 بشأن تأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت يستهدف - فيما يستهدفه - تعزيز الملكية الشعبية المباشرة في المرافق والإيرادات العامة.

ولما كان استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء واجب دستوري فرضته المادة (2) منه.

ولما كان هناك حرج شرعي قائم بشأن جواز اكتتاب المواطنين في شركة شمال الزور المنشأة وفق أحكام القانون المشار إليه.

لذا كان هذا الاقتراح بقانون من أجل توافق أوضاع الشركة - والشركات المستقبلية - ملتزمة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وفق تعليمات وتوجيهات البنك المركزي وهيئة أسواق المال.

الدلال يقترح توفير خدمة الإرشاد في مطار الكويت بأكثر من لغة

محمد الدلال

أعلن النائب محمد الدلال عن تقديمه اقتراحا برغبة لتعيين أشخاص في المطار لإرشاد السياح والزوار ومسافري الترانزيت ويكون لديهم أكثر من لغة.

ونص الاقتراح على ما يلي:

نادت خطة الكويت بدولة الكويت، وكذلك برامج عمل الحكومة والقطاعات الخاصة المساندة للحكومة إلى تطوير جميع القطاعات التي تخدم المواطنين والمقيمين والزائرين.

ويعتبر مطار الكويت الدولي نافذة الدولة الأولى التي يرى فيها الزائر الدولة من خلالها وهي المحطة الأولى والأخيرة التي تترك بصمة في ذاكرة الزائر، لهذا فإن تطويره واجب علينا حكومة وشعبا وجعله من المطارات التي تحارب على المقاعد الأولى عالميا.

وقد لوحظ عدم وجود أشخاص او مواقع إرشادية كافية باللغات كافة لإرشاد القادمين من السفر من رجال الاعمال أو الوافدين الراغبين للعمل بالكويت أو حتى المسافرين لإرشادهم بشأن الخدمات التي يقدمها مطار الكويت اسوة بما تقوم به مطارات مختلفة عبر العالم.

لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

" قيام الطيران المدني بوضع أشخاص يقومون بإرشاد السياح والزوار وأصحاب الترانزيت ومساعدتهم بتسهيل الإجراءات لهم ويكون لديهم أكثر من لغة مخاطبة في مطار الكويت الحالي والجديد وبالأخص في قاعات القدوم وكذلك قاعات السفر".

بالإضافة إلى إنشاء دوار يفصل بين المنطقتين

ماجد المطيري: «الداخلية» وافقت على تحويل «جسر» المهبولة والرقة إلى طريق علوي ونفق

ماجد المطيري

قال النائب ماجد المطيري إن وزارة الداخلية وافقت على اقتراحه بتحويل الجسر الكائن بين منطقتي المهبولة والرقة إلى طريق علوي، ونفق، بالإضافة إلى إنشاء دوار يفصل بين المنطقتين.

وأضاف ان وزارة الداخلية ردت على الاقتراح برغبة، الذي قدمه لتحويل الجسر الكائن بين منطقتي الرقة والمهبولة إلى نفق يمتد إلى طريق الفحيحيل السريع وإنشاء دوار يفصل بين المنطقتين.

وبين ان الوزارة أوضحت أن الإتفاقية الإستشارية قد تضمنت بند تطوير الجسر وتمت الموافقة على تحويله إلى طريق علوي ونفق يخدم المنطقتين.

في موضوع آخر طالب المطيري هيئة الطرق بالاستعداد لموسم الأمطار ومراعاة الخرائط الخاصة بمجرى السيول تجنبا لما حدث الموسم الماضي.

وشدد على أهمية دراسة الجوانب المالية والفنية والقانونية المتعلقة بصيانة الطرق وخطوط الصرف ومحطات الضخ وضرورة زيادة مستوى الخبرات لدى مسؤولي وزارة الأشغال والهيئة العامة للطرق والنقل البري لتفادي الأزمات التي تكررت في الأعوام الأخيرة.

قراءة في الجلسة الخاصة المنعقدة في 3 يوليو 2019

الميزانيات شهدت مداولات مطولة في دور الانعقاد الماضي

جانب من جلسات مجلس الأمة

عقد مجلس الأمة جلسة خاصة في 3 يوليو 2019، رفض خلالها طلبًا نيابيًا لطرح الثقة بوزير المالية د. نايف الحجرف، ووافق على مشروعين باعتماد الحساب الختامي وربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية.

ووافق المجلس على توصية نيابية بتطبيق المعايير الدولية على تقارير ميزانيات جميع المؤسسات المالية في الدولة، كما وافق على إحالة 5 تقارير للجان البرلمانية بشأن التحقيق في عدد من القضايا إلى النيابة العامة، وفيما يلي مجريات الجلسة:

طلب طرح الثقة

رفض 32 نائبًا طلب طرح الثقة ووافق على الطلب 16 نائبًا من إجمالي الحضور 48 نائبًا وجدد المجلس ثقته بوزير المالية د. نايف الحجرف.

وكان مجلس الأمة قد ناقش طلبا نيابيا بطرح الثقة في الوزير المقدم من عشرة نواب في جلسة 25 يونيو الماضي، بعد انتهاء الاستجواب المقدم للوزير الحجرف من النائب محمد هايف.

وتحدث النائبان د. عادل الدمخي ومحمد المطير مؤيدين لطرح الثقة، فيما تحدث النائبان نايف المرداس وعلي الدقباسي معارضين لطرح الثقة.

وأكد النائبان عادل الدمخي ومحمد المطير أن الاستجواب يأتي من منطلق المحافظة على مصالح البلد والشعب باعتباره واجبا على أعضاء مجلس الأمة أقسموا عليه، وأن الوزير يستطيع حل قضية فوائد التأمينات الاجتماعية بقرار إداري من دون الحاجة إلى تشريع.

وتحدث النائبان نايف المرداس وعلي الدقباسي معارضين لطرح الثقة، حيث اعتبرا أن الوزير أوفى بوعده وأنصف من صدرت لهم أحكام قضائية وأن الجانب الثاني المتعلق بفوائد التأمينات يحتاج إلى تعديل قانوني.

وأكدا أن طرح الثقة بالوزير سيكون قرارا غير عادل لأنه لم يمنح المهلة الكافية خاصة أن الموضوع معقد ويحتاج الى دراسة مستفيضة.

وعقب تجديد الثقة به أعرب وزير المالية د. نايف الحجرف عن شكره لرئيس ونواب مجلس الأمة، مؤكدا أن الجميع مجلسا وحكومة يعملان من أجل هدف واحد وهو مصلحة الكويت العليا.

وقال الحجرف في كلمة له بعد تجديد الثقة به إن التعاون مع المؤسسة التشريعية التزام بالأصول البرلمانية التي نص عليها الدستور، مستنكرا الحملات الشرسة ضد تشريعات وقوانين صيغت وأقرت من قبل المجلس.

واعتبر أن تلك الحملات أدت إلى إثارة العديد من المفاهيم المغلوطة والتي لن تعود بالنفع على الشعب الكويتي واتساع دائرة الشك وانخفاض معدلات الثقة بهذه المؤسسات لدى البعض.

يذكر ان مجلس الأمة ناقش استجوابا مقدما من النائب محمد هايف لوزير المالية د. نايف الحجرف من محورين بتاريخ 25 يونيو الماضي وانتهى بالتقدم بطلب لطرح الثقة في وزير المالية من النواب رياض العدساني والدكتور عبدالكريم الكندري وثامر السويط وخالد العتيبي والدكتور بدر الملا والدكتور عادل الدمخي وعبدالوهاب البابطين وفراج العربيد وماجد المطيري ومحمد المطير.

الحالة المالية للدولة

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم إن المجلس وافق خلال مناقشة الحالة المالية للدولة في جلسة سرية على توصية نيابية بشأن تطبيق المعايير الدولية على التقارير المالية لميزانيات جميع المؤسسات المالية في الدولة.

وقال الغانم في كلمة له بعد انتهاء الجلسة السرية الخاصة بمناقشة الحالة المالية للدولة واستئناف الجلسة العلنية "عقد مجلس الأمة جلسة سرية بناء على طلب الحكومة وفق المادة 69 من اللائحة الداخلية للمجلس وذلك لمناقشة وعرض الحالة المالية للدولة وفقا للمادة 150 من الدستور وقد وافق المجلس على الطلب".

وأضاف "قدم وزير المالية عرضا عن الحالة المالية للدولة عن الميزانية المنتهية في مارس 2019 ثم تحدث الإخوة الأعضاء وبعد انتهاء المناقشة قرر المجلس الموافقة على توصية مقدمة من مجموعة من الأعضاء بتطبيق المعايير الدولية على التقارير المالية لميزانيات الهيئة العامة للاستثمار وصندوق احتياطي الأجيال والاحتياطي العام وكذلك جميع المؤسسات المالية في دولة الكويت".

وذكر الغانم أن "المجلس قرر إحالة الحالة المالية إلى ديوان المحاسبة لفحصها ثم تحال في تقرير إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي".

تقارير لجنة الميزانيات

وافق مجلس الأمة خلال الجلسة على المشروعين بقانونين بشأن اعتماد الحساب الختامي للإدارة المالية للدولة عن السنة المالية 2017/2018 وبربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2019/2020 ويحيلهما إلى الحكومة.

وجاءت نتيجة التصويت بموافقة 36 عضوًا وعدم موافقة 20 من إجمالي الحضور 56 عضوًا.

وقال رئيس لجنة الميزانيات النائب عدنان عبد الصمد في بيان مكتوب خلال الجلسة إن ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والتي تعرف مجازًا بميزانية الدولة تحتوي على تقديرات إيرادات ومصروفات 31 جهة حكومية.

وأوضح أن جملة الإيرادات قدرت بنحو 16 مليار دينار شكلت الإيرادات النفطية منها 88 % قبل اقتطاع مبلغ 1.580 مليار دينار تورد لاحتياطي الأجيال القادمة.

وأضاف أن المصروفات قدرت بـ 22.5 مليار دينار شكلت الرواتب وما في حكمها 54 % بينما شكلت الدعوم 17 % ، في حين قدر العجز المتوقع بـ 8 مليارات دينار على أساس تقدير سعر برميل النفط 55 دولارًا (علمًا بأن هذا الرقم تقديري).

وبين عبد الصمد أنه من خلال دراسة اللجنة ميزانية الدولة وحسابها الختامي والتي انتهت لنتيجة أن هناك اختلالات في مصادر الدخل الممولة لـ (المال الاحتياطي العام)، وخللا في الإنفاق الحكومي الخارج منه.

وذكر أن ذلك الأمر سوف يستمر معه الخلل في المالية العامة للدولة دون أن يأخذ طريقه للإصلاح بصورة مُرضية متسببًا بنقصه بمقدار 19 مليار دينار خلال السنوات الأربع السابقة.

من جهته توجه وزير المالية نايف الحجرف بالشكر إلى لجنة الميزانيات مؤكدًا الاستمرار على نفس وتيرة التعاون المثمر مع اللجنة.

وأكدت مداخلات نيابية وجود ملاحظات متكررة للأجهزة الرقابية على الإدارة المالية للدولة، مشددين على ضرورة الالتزام ببنود الميزانية واعتبارها قوة قانونية.

وشدد نواب على أهمية تركيز الحكومية على تنمية وتطوير الإيرادات، وتوجيه الإنفاق الحكومي إلى مشاريع تنموية تحتاج إليها البلد، وضبط عملية المناقلات بين أبواب الميزانية.

وأشاروا إلى أن بيان وزارة المالية يؤكد أن الإصلاح الحكومي يبدأ بتنويع مصادر الدخل وترشيد الإنفاق، لكن ذلك لا يطبق واقعيًا التطبيق الصحيح.

وأشاروا إلى أن ميزانية الدولة تم رفضها في لجنة الميزانيات لعدم التقيد ببنودها، كما أن الحكومة بدأت السحب من الاحتياطي العام، مؤكدين ضرورة تسوية حساب العهد والأرباح المحتجزة.

وطالبوا بأن تكون هناك خطط تساهم في زيادة الإيرادات للحفاظ على القوة المالية للاحتياطي العام للدولة.

تقارير لجان التحقيق

وافق المجلس على طلب نيابي بإحالة تقارير اللجان البرلمانية بشأن التحقيق بملفات تجاوزات الصحة، وعجز البنية التحتية عن استيعاب الأمطار، ومصفاة الزور، والحيازات الزراعية، وآثار موجة الأمطار مع تقرير ديوان المحاسبة بشأنها إلى النيابة العامة.

ووافق المجلس على إحالة التقرير الأول للجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول بإدارة الفتوى والتشريع إلى الحكومة، ورفض إحالة التقرير الثاني للجنة حقوق الإنسان عن تكليف المجلس التحقيق في الجوازات المزورة إلى الحكومة

وكان مجلس الأمة قد استعرض خلال الجلسة 7 تقارير لجان التحقيق عن طلبات التحقيق وهي كالتالي:

- التقرير الأول للجنة التحقيق في تجاوزات وزارة الصحة بشأن التجاوزات المالية والقانونية والإدارية.

- التقرير الثماني للجنة المرافق عن التحقيق في عجز البنية التحتية لاستيعاب الأمطار التي شهدتها البلاد مساء الجمعة 24/02/2017.

- التقرير الأول للجنة التحقيق حول ضوابط وقواعد القبول بإدارة الفتوى والتشريع.

- التقرير الأول للجنة حماية المال العام (بصفتها لجنة تحقيق) بشأن المخالفات وأوجه التقصير المتعلقة بسوء تصميم مصفاة الزور ومجمع البتروكيماويات المرتبط بها.

- التقرير الثاني للجنة حماية الأموال العامة (بصفتها لجنة تحقيق) عن التحقيق في الوقائع كافة المتعلقة بتخصيص حيازات زراعية وجواخير.